

وتخطر البنوك وزارة الخزانة في نهاية كل عام بمقدار ما استبدل من شهادات الاستثمار بالأسمم وبما أصدر من الشهادات .

مادة ٢ - تكون الأرباح التي تحصلها البنوك عن أسهم الشركات المشار إليها مصرفاً مالياً للفائدة التي تؤدي إلى حملة شهادات الاستثمار الصادرة مقابلها .

مادة ٣ - تؤدي الخزانة العامة للبنوك ما تحمله من فروق بين الأعباء الفعلية لعملية إصدار شهادات الاستثمار وبين الأرباح التي تقاضتها من الأسهم التي استبدلت بها تلك الشهادات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٥ وتجرى المحاسبة سنوياً بين وزارة الخزانة والبنوك لتصفية هذه الفروق .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٣٩٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٧٠)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف بندان إلى الفقرة (ثانياً) من المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية نصهما كالآتي :

"(أ) الأخ الآخر أو أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة الضابط أو المجنّد أو المتطوع طبقاً لأحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٢ أو المواطن الذي فقد بسبب العمليات الحربية .

(و) أكبر المستحقين للتجنيد من أبناء الضابط أو المجنّد أو المتطوع أو المواطن المذكورين في البند السابق " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٣٩٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٧٧) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية النص الآتي :

"يستمر العمل بأحكام الفقرة السابقة إلى أن تُلغى الموارد والرسوم المحلية أو تعدل أو يستبدل غيرها بما وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وفي مدة أقصاها ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٠ " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٩

يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٣٩٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠

بإداء الخزانة العامة القيمة الاسمية لشهادات الاستثمار الصادرة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٧ لسنة ١٩٦٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تؤدي الخزانة العامة للبنوك القيمة الاسمية لشهادات الاستثمار الصادرة مقابل أسهم الشركات المتصوص عليها في المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٧ لسنة ١٩٦٦ في شأن شهادات الاستثمار الصادرة مقابل أسهم بعض الشركات بعد انقضاء عام ١٩٨١

كما تؤدي للبنك الأهلي المصري القيمة الاسمية لشهادات الاستثمار الصادرة مقابل أسهم الجمعية التعاونية للبقول في أول ديسمبر سنة ١٩٧٤